

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٨

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

ننشر بحسب الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٢ "البريد" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٨٢٩٣ ج. م (ثمانية وثلاثون ألفاً ومائتان وثلاثة وتسعون جنياً) لتسوية تجاوز بعض البنود في هذا الباب.

لأؤخذ جزء من هذا الاعتماد الإضافي قدره ٥٧٨٨ ج. م من وفورات البابين الأول والثالث من ميزانية الفرع نفسه والباقي وقدره ٣٢٥٠٥ جنياً من وفورات الميزانية العامة.

مادة ٢ - لكل وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المتزه في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (١٠ يوليو سنة ١٩٣٨)

فاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
شعوب هالب	أحمد شاهر	محمد شعوب

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٨

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

نحن فاروق الأول ملك مصر

ننشر بحسب مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٤ "مصلحة الطرق والكباري" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٥٨٣٩ جنياً (خمسة آلاف وثمانمائة وتسعة وثلاثون جنياً) لتكئة إنشاء ورصف الطريق الصحراوي من شارع الهرم إلى العامرية.

لأؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة.

مادة ٢ - لكل وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المتزه في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٧ (١٠ يوليو سنة ١٩٣٨)

فاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات	وزير المالية	رئيس مجلس الوزراء
شعوب هالب	أحمد شاهر	محمد شعوب

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

ننشر بحسب مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ - هذلت المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ المتعلقة بالمرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٣ على الوجه الآتي:

مادة ٢ - النقود القانونية هي:

نقود ذهبية:

الجنية المصري .

شططة الخمسين قرشا (نصف الجنيه المصري) .

نقود فضية:

شططة العشرين قرشا .

شططة عشرة القروش .

شططة خمسة القروش .

شططة القرشين .

نقود نيكل:

شططة عشرة المليات .

شططة خمسة المليات .

شططة الميتين ونصف المليم .

شططة الميتين .

شططة المليم .